أمريكا تجدد مخاوفها من توسع استيطان يهود في الضفة الغربية

جددت أمريكا مخاوفها من توسع استيطان يهود في الضفة الغربية. فقالت على لسان المتحدث باسم الأمن القومي بالبيت الأبيض جون كيربي يوم ٢٠٢٣/٦/١٢ "إن السياسة الأمريكية ترفض أي قرارات أحادية تهدف إلى توسيع المستوطنات في الضفة الغربية" وأضاف المتحدث: "أوضحنا منذ فترة طويلة مخاوفنا حيال زيادة المستوطنات في الضفة الغربية، ولا نريد أن نرى إجراءات من شأنها أن تجعل حل الدولتين أكثر صعوبة بكثير". وأشار إلى أن الخطوات التي يتخذها كيان يهود من شأنها أن "تؤدي إلى زيادة التوترات لا غير". وفي تاريخ سابق كانت الإدارة الأمريكية على لسان متحدث الخارجية ماثيو ميلر قد انتقدت كيان يهود بسبب إضفائه الشرعية على مستوطنة حومش في الضفة الغربية والتي أخلتها عام ٢٠٠٥. وقال في بيان "إن توسيع رقعة المستوطنات في الضفة الغربية عقبة أمام تحقيق حل الدولتين".

وقد صادق الكنيست في آذار الماضي على إلغاء ما يعرف بقانون فك الارتباط. وهذا من شأنه أن يسمح للمستوطنين بالعودة إلى ٤ مستوطنات في الضفة أخليت عام ٢٠٠٥ منها مستوطنة حومش. ونقل موقع أكسيوس يوم ٢٠٢٣/٦/١٢ عن مسؤولين في كيان يهود ومسؤولين أمريكيين أن "الحكومة (الإسرائيلية) أبلغت إدارة الرئيس الأمريكي بايدن أنها تعتزم الإعلان في وقت لاحق خلال الشهر الجاري عن بناء والتخطيط لبناء آلاف الوحدات السكنية الجديدة في مستوطنات بالضفة الغربية المحتلة". وأكد مسؤول في كيان يهود لموقع أكسيوس أن "الإعلان سيكون في نهاية الشهر الجاري" ونقل عن مصدر مطلع أن "الخطط المتوقع الإعلان عنها تشمل ما لا يقل عن ٤ آلاف وحدة سكنية في العديد من المستوطنات القائمة بالضفة الغربية"، ونقل الموقع أن "إدارة بايدن تضغط على الحكومة (الإسرائيلية) لعدم المضي قدما في الإعلان عن البناء الاستيطاني أو على الأقل تقليله قدر الإمكان". ما يعني أن كيان يهود عازم على مواصلة الاستيلاء على مزيد من الأراضي في الضفة الغربية وبناء مستوطنات جديدة وتوسيع الاستيطان ما من شأنه أن يعرقل تحقيق حل الدولتين، علما أن هذا الحل قد سقط فعلا وبقي اسمه وترديده على ألسن المسؤولين الأمريكان حيث لا بديل لدى أمريكا غيره، ما يجعلها في مأزق وكذلك حكام المنطقة، والخوف من تحرك الأمة وسقوط نفوذها في المنطقة.

أوروبا تستعد لمساعدة ابن سعيّد وأمريكا تضغط لصندوق النقد الدولي

تحدث الرئيس التونسي قيس بن سعيّد يوم ٢٠٢٣/٦/١٤ هاتفيا مع رئيس المجلس الأوروبي حول العلاقات الاستراتيجية مع دول الاتحاد الأوروبي وموضوع الهجرة وموضوع صندوق النقد الدولي كما ورد على صفحة الرئاسة التونسية في موقع فيسبوك. وجدد رفضه لشروط وإملاءات صندوق النقد الدولي الذي تديره أمريكا. فقال: "إن اتفاقيات بريتون وودز ليست قدر الإنسانية وأن الشروط والإملاءات غير مقبولة لأنها لو طبقت كما جُرّبت سنة ١٩٨٤ ستؤدي إلى تهديد السلم الاجتماعي". إذ يضع صندوق النقد الدولي، حتى يعطي تونس قرضا بقيمة ١,٩ مليار دولار، شرط رفع الدعم عن المواد الأساسية ما تؤدي إلى رفع المزيد للأسعار وخاصة المواد الغذائية ما يؤدي إلى احتجاجات كما حدث عام ١٩٨٤، وبالتالي تقوض سلطة قيس سعيد أو تسقطه أو تجعله يترك عمالته لفرنسا ويسير مع أمريكا والتي تضغط عليه لتلبية شروط صندوق النقد الدولي. فقد طلب وزير خارجية أمريكا أنتوني بلينكن يوم ٢٠٢٣/٦/١٢ كما ذكرت وكالة رويترز من تونس "أن تقدم خطة إصلاح معدلة إلى صندوق النقد الدولي، وبأن يتمكن صندوق النقد من العمل على الخطة المقدمة، لكن هذه قرارات سيادية"، وقال "من الواضح أن تونس بحاجة إلى مزيد من المساعدة إذا كانت تريد تجنب انهيار اقتصادي".

إن الاتحاد الأوروبي الذي تقوده فرنسا يعمل على دعم قيس سعيد ليبقى في الحكم وتمنع أمريكا من بسط نفوذها في تونس. وقد التقى سعيد في قصر قرطاج يوم ٢٠٢٣/٦/١١ ثلاثة من قادة الاتحاد الأوروبي وهم رئيسة المفوضية الأوروبية أورزولا فون دير لاين ورئيس وزراء إيطاليا جورجيا ميلوني ورئيس وزراء هولندا مارك روته، حيث جرى الإعلان عن تخصيص ١٠٠ مليون يورو لتونس تحت مسمى احتواء تدفق المهاجرين نحو أوروبا. وأعلنت رئيس المفوضية الأوروبية أورزولا فون دير لاين أن "الاتحاد الأوروبي يبحث تقديم مساعدات مالية لتونس بنحو ٩٠٠ مليون يورو". وقالت "ندرس تقديم ١٥٠ مليون يورو إضافية لتونس لدعم الميزانية في الوقت الحالي".

وتبحث تونس عن قرض من صندوق النقد الدولي لسد العجز في ميزانيتها ودفع الديون الخارجية بالدولار وليس بالدينار، علما أن هذا القرض لن يحل المشكلة بل ستتراكم الديون وتتضاعف بفعل الربا، إذ تبلغ ديون تونس الخارجية نحو ٤٠ مليار دولار. وهذا مثال كل دولة أخذت قرضا من صندوق النقد الدولي الذي أسس حسب اتفاقية بريتون وودز التي وقعت عام ١٩٤٤ وربطت الاقتصاد العالمي بأمريكا وعملتها الدولار وبالمؤسسات المالية الدولية التي تشرف عليها. ولا يمكن لسعيّد أو لغيره الذين يشكون من اتفاقية بريتون وودز أن يتخلصوا منها ومن إفرازاتها إلا بالرجوع إلى نظام الذهب والفضة وتحريم الربا وعدم اللجوء إلى المؤسسات المالية الدولية للاقتراض ومن اتباع سياسة توزيع ثروات البلاد على الأهالي وغير ذلك من المعالجات الجذرية الناجعة التي حددها النظام الاقتصادي في الإسلام.

البرهان يسقط خطة إيغاد برئاسة كينيا ويدين مقتل والي غرب دارفور

أعلن في السودان عن مقتل والي غرب دارفور خميس عبد الله أبكر في مدينة الجنينة في منتصف يوم ٢٠٢٣/٦/١٥، وجاء ذلك بعد اشتداد الاقتتال في المدينة. وفي الوقت نفسه يترأس أبكر حركة التحالف السوداني وهي إحدى الحركات التي وقعت اتفاق جوبا للسلام مع الخرطوم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠، واتهم الجيش قوات الدعم السريع بمقتله. وأعلن رئيس مجلس السيادة السوداني عبد الفتاح البرهان "إدانته لمقتل وتصفية والي غرب دارفور على يد مليشيا الدعم السريع المتمردة". وذكرت مصادر الدعم السريع أن مقتله جاء في إطار الصراع القبلي، كما اتهمت الجيش بالمسؤولية عن قتله لأنه مسؤول عن تسليح أحد طرفي النزاع. ويعد ذلك اعترافاً ضمنياً بمسؤولية قوات الدعم السريع عن مقتله. وهذا من شأنه أن يؤجج الصراع في دارفور خاصة، ويطيل أمد الاقتتال في البلاد.

وقد أعلن عن مقتل نحو ٩٥٨ شخصا عدا آلاف الجرحى والدمار الذي أحدثته المعارك خلال شهرين. بينما غادر نحو مليوني شخص بيوتهم هربا من القتال.

ومع دخول اندلاع القتال بين الجيش وقوات الدعم السريع شهرها الثالث توسعت المواجهات في مختلف أنحاء السودان قام الجيش لأول مرة بقصف مواقع للدعم السريع في مدينة الأبيض عاصمة ولاية شمال كرفان وسط السودان، كما أعلن عن إسقاط مسيرتين للدعم السريع أثناء محاولة قصف سلاح المدرعات في الخرطوم. وقصف أيضا مواقع للدعم السريع في أم درمان، وأظهرت صور حصول دمار في مجمع المحاكم وكذلك في مخبز. واستهدف الجيش أيضا حي النهضة بضاحية الإنقاذ جنوبي الخرطوم.

وقد فرضت أمريكا هدنا مختلفة على الطرفين خلال الشهرين المنصرمين بجانب عميلتها السعودية في إطار إدارة الأزمة حيث أعلنت الخارجية الأمريكية فور اندلاع القتال عن تشكيل لجنة تتعلق بالأمر. فقد نقلت "الشرق الأوسط" السعودية يوم ٢٠٢٣/٤/١٩ عن ناطق باسم الخارجية الأمريكية طلب عدم ذكر اسمه قوله: "إن وزارة الخارجية الأمريكية أنشأت مجموعة عمل معنية بالنزاع العسكري في السودان للإشراف على تخطيط الوزارة وإدارتها واللوجيستيات المتعلقة بالأحداث في السودان".

وقد أسقط رئيس مجلس السيادة في السودان عبد الفتاح البرهان الوساطة الأفريقية، إذ اعترض على فقرات وردت في مسودة البيان الختامي لقمة إيغاد التي انعقدت في جيبوتي يوم ٢٠٢٣/٦/١١ بسبب عدم مناقشتها والاتفاق عليها. إذ ورد فيها حذف أية إشارة تخرج موضوع الوساطة من البيت الأفريقي. واعترض البرهان على طلب عقد لقاء بينه وبين حميدتي قائد قوات الدعم السريع، ونقل عنه قوله إنه لن يلتقي به في الظروف الراهنة. واعتبر كينيا وسيطا غير نزيه. حيث أعلنت إيغاد تشكيل لجنة رباعية برئاسة كينيا وجنوب السودان وعضوية كل من إثيوبيا والصومال. فقد أكد الرئيس الكيني وليام روتو أن إيغاد تلتزم بتنظيم لقاء بين البرهان وحميدتي وجها لوجه، والشروع خلال ٣ أسابيع في إدارة حوار بين قوى مدنية لبحث الأزمة. أي أنه يريد أن يشرك القوى السياسية التي أقصاها القتال عن التحرك. إذ إن أمريكا قد أشعلت الاقتتال بين عميليها البرهان وحميدتي من أجل إقصاء السياسيين في قوى الحرية والتغيير وهم عملاء بريطانيا وإسقاط الاتفاق الإطاري معهم. والجدير بالذكر أن الرئيس الكيني هو عميل لبريطانيا يعمل لحسابها. ويبدى البرهان تأييدا للوساطة الأمريكية السعودية. فالصراع في السودان أمريكي بريطاني وأدواته محلية ووقوده الناس وممتلكاتهم.

أردوغان يسمح برفع نسبة الربا ويريد دستورا مدنيا حرا

أعطى الرئيس التركي أردوغان إشارة مرور لإمكانية رفع نسبة الربا. فقد أدلى بتصريحات صحفية يوم ٢٠٢٣/٦/١٥ قال فيها: "بالنسبة للتفكير الحالي لدى وزير الخزينة والمالية الذي عيناه، فقد قبلنا بالخطوات التي سيخطوها بسرعة وبكل أريحية مع البنك المركزي". وكان يعارض رفع النسبة الربوية. وبتعيينه محمد شيمشك وزيرا للخزينة والمالية يعني موافقته على رفعها، إذ إن الرجل الذي سبق وأن شغل هذا المنصب بين عامي ٢٠٠٩-٢٠١٨ يدافع عن رفع النسبة الربوية مجددا كما رفعها سابقا إلى ٢٤٪. وفي فترته تعرضت الليرة إلى عدة انهيارات. وقد أعلن أردوغان عن تعيين حفيظة غاي أركان التي كانت قد عملت في مجموعة غولدمان ساكس المالية الأمريكية وكذلك في الهيئة التنفيذية لبنك فيرست ريبوبلك الأمريكي الذي أعلن إفلاسه الشهر الماضي. إن الله يمحق الربا وأهله وقد تأذنهم بحرب منه ومن رسوله، فأعد لهم عذابا في الدنيا والآخرة.

ومن جهة أخرى عقد أردوغان يوم ٢٠٢٣/٦/١٥ أول اجتماع لحكومته دام ٨ ساعات. ودعا إلى وضع دستور جديد يعزز الجمهورية والعلمانية والديمقراطية والحرية وكلها أنظمة كفر بحتة. فقال: "نرغب في بدء مسيرتنا بالمئوية الثانية للجمهورية التركية بدستور مدني حر وشامل يتقبله جميع فئات الشعب.. دعونا نتخذ الخطوات التي من شأنها أن ترفع معايير وحدة تركيا وسلامها وديمقراطيتها، جنبا إلى جنب، ونخلص بلادنا من دستور ١٩٨٢ الذي هو نتاج الانقلاب العسكري عام ١٩٨٠". علما أن نحو ٩٢٪ قد صوتوا على دستور ١٩٨٢ ومنهم حزب أربكان وكان أردوغان مسؤولا في هذا الحزب. ولم يعترض على هذا الدستور إلا حزب التحرير فقد نقض هذا الدستور وطرح مشروع الدستور الإسلامي المستنبط من كتاب الله وسنة رسوله وقام شبابه بتوزيعه. فاعتقل نحو ٢٢ شابا من شبابه. وبعد ٤٠ عاما يأتي أردوغان ويقول إن الدستور الذي طبقه أكثر من ٢٠ عاما دستور وضعه العسكر ويريد دستورا يعزز العلمانية التي تعني فصل الدين عن الدولة تحت مسمى الدولة المدنية ويمنح المزيد من الحريات على غرار الدول الغربية.